ISSN: 2090 – 0449 Online
Type of License: CC BY-NC-ND
Impact Factor for Arabic Scientific Journals, 2016.

إسهامات المدن الموحدية
في الازدهار التجاري للمغرب الإسلامي

سي عبد القادر عمر

أستاذ مساعد تاريخ المغرب الإسلامي
قسم التاريخ وعلم الآثار
جامعة تلمسان – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

عاش المغرب الإسلامي أثناء حكم الموحدين نوع من الأمن والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي خاصةً في المرحلة الأولى أيام الحكام الأقوياء، وكذلك بفضل ما كانت تتمتع به الدولة من مقومات اقتصادية وتجارية تمثلت في شساعة المساحة وتنوع الظروف الطبيعية بين أقاليمها المختلفة وبالتالي تنوع الانتاج الزراعي ،كم أن تنوع الثروات المعدنية أدى إلى تنوع الإنتاج الصناعي. هذه الامكانيات مكنت الدولة الموحدية من ربط علاقات تجارية واسعة مع عدد من الدول المجاورة سواء مع بلاد المشرق الإسلامي أو الدول الأوروبية والسودان الغربي، وقد لعبت المدن والمراكز التجارية خاصةً تلك التي تقع على الطرق التجارية البرية مثل سجلماسة، وفاس، ومراكش، وتلمسان، وتيهرت، وأغمات، أو تلك التي تقع على الموانئ مثل سبتة، والمرية، وطنجة، ووهران، وطرابلس، وتنس، وهنين، دور كبير في تنشيط الحركة التجارية، هذا التنوع في الامكانيات الاقتصادية أدى إلى تنوع الصادرات والواردات وتحقيق الرخاء الاقتصادي في جميع مناطق المغرب الإسلامي.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٠ أبريل ٢٠١٤
تاريخ قبول النشر: ١٥ يوليو ٢٠١٤

كلمات مفتاحية:

التاريخ الاقتصادي، المراكز التجارية، الدولة الموحدية، المشرق الإسلامي، المغرب الإسلامي

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

سي عبد القادر عمر. "إسهامات المدن الموحدية في الازدهار التجاري للمغرب الإسلامي".- دورية كان التاريخية.- العدد الثاني والثلاثون: يونيو ٢٠١٦. ص١٦٨ – ١٧٣.

مُقَدِّمَةْ

كان المغرب الإسلامي قبل القرن (السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي) تحكمه الدولة المرابطية التي تُعَدّ أول جماعة مغربية تنشأ دولة كبرى، هذه الدولة التي كان لها دور كبير في كسر الموجة الصليبية والاحتفاظ للإسلام ما بقي له في شبه الجزيرة الإيبيرية، ورغم ما حققته هذه الدولة من تفوق عسكري وازدهار اقتصادي، إلا أن فترة حكمها لم تدم طويلاً وسقطت على يد الموحدين. لقد تمكن أتباع ابن تومرت من إقامة دولة قوية توحدت تحت رايتها كل بلاد المغرب الإسلامي، حيث اعتبرت فترة الحكم الموحدي من أزهى الفترات التي مر بها المغرب، فقد نعمت بلاد المغرب خلالها وعلى الأخص في عهد حكامها الأقوياء، عبد المؤمن بن علي، ويوسف بن عبد المؤمن، ويعقوب بن المنصور، بنوع من الأمن والاستقرار والذي كان له أعظم الأثر في الازدهار الاقتصادي.

إن الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي أدى إلى تنشيط الحركة التجارية نظرًا لتوفر الدولة على كل المقومات التجارية مما مكنها من ربط علاقات تجارية واسعة مع عدد من القوى الاقتصادية الإسلامية منها والأوروبية، ولقد لعبت المدن الموحدية خاصةً تلك التي تتمتع بموقع استراتيجي على الطرق التجارية البرية منها أو البحرية الدور البارز في تنشيط الحركة التجارية، هذه المدن تحولت بفضل موقعها إلى مراكز تجارية هامة في بلاد المغرب الإسلامي، وبما أن معظم الدراسات التي تناولت الدولة الموحدية والمغرب الإسلامي في هذه الفترة ركزت على التطورات السياسية ارتئيت من خلال هذه المقالة المتواضعة العمل على إبراز الدور الاقتصادي وخاصةً الجانب

التجاري للدولة الموحدية، وتأثير هذا التطور على الأحداث السياسية، مع إبراز أهمية المدن والمراكز التجارية والمسالك والطرق في تنشيط حركة التبادل التجاري وربط الدولة بعلاقات تجارية مع عدد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية.

أولاً: المقومات التجارية

تعتبر التجارة من الوسائل الهامة في ازدهار النشاط الاقتصادي للدولة خاصةً عندما استتب الأمن وإشاعة الهدوء مما سهل الاتصال التجاري سواء كان على المستوى الداخلي عبر المدن أو على صعيد التجارة الخارجية. ومن أهم مقومات التجارة في فترة حكم الموحدين:

١/١- الاتساع الجغرافي للدولة:

كان لشاسعة الأرض الموحدية دور كبير في تنشيط الحركة التجارية فهي تملك ثلاثة أقاليم متنوعة لكل واحد منها أسواق مختلفة، وقد عبر المراكشي عن هذا التوسع في عهد عبد المؤمن بن علي بقوله: "تملك في حياته من طرابلس الغرب إلى سوس الأقصى من بلاد المصامدة وأكثر جزيرة الأندلس وهذه مملكة لم اعلمها أنظمت لأحد قبله منذ أن احتلت دولة بني أمية إلى وقته".[1] أي التوسع الذي بلغته الدولة الموحدية لم تبلغه أي دولة قبلها في المغرب الإسلامي.

٢/١- استتباب الأمن وسهولة الاتصال بين المدن:

بعد القضاء علي الدولة المرابطية خاض الموحدون عدة معارك من اجل توفير الأمن وتحقيق السلم أبرزها فتح أفريقية والقضاء على الهلاليين،[٢] ثم فتح بجاية والقضاء على بني غانية،[3] ثم القضاء على نصارى المهدية[4] وبعدها قاموا بضم جل مناطق الأندلس، وهكذا عم الأمن في كل أرجاء الدولة وأصبح التجار لا يخشون على تجارتهم فعم الرخاء والرفاهية خاصة في أيامها الأولى.

٣/١- توفر المواد الأولية:

تعتبر المواد الأولية المعدنية والإنتاج الفلاحي العناصر الأساسية للتبادل التجاري وقد عرفت الدولة الموحدية تنوعًا في المنتجات الزراعية نظرًا لخصوبة التربة في أغلب مناطق الدولة[5]، حيث انتشرت زراعة الحبوب والخضر والفواكه من العنب والتين والرمان والزيتون وغيرها، كما تنوعت الثروة الحيوانية وانتشرت المراعي. أما المواد الأولية فقد تنوعت بين الحديد في تمسامان بين سبتة ووهران على ساحل البحر، والكبريت بين برقة وطرابلس، والفضة، والنحاس بالسوس ومكناسة الزيتون، أما بلاد الأندلس فتتوفر على الفضة والزئبق والحديد والرصاص.[٦]

٤/١- كثرة الأسواق والمراكز التجارية:

تعتبر الأسواق من الركائز الأساسية لازدهار التجارة وقد عرفت الدولة الموحدية انتشار العديد من الأسواق بأنواعها، الأسواق اليومية التي توجد بمعظم المدن الموحدية إلى الأسواق الأسبوعية والتي توجد عادةً خارج المدن لحاجتها إلى مساحات واسعة، ووجد في تونس وقرطبة في الأندلس عشرات الأسواق المختصة[7]. وقد عمل الحكام على توفير الأمن للأسواق عن طريق أمناء يسهرون على مراقبتها من أجل حماية المستهلك ومنع الغش والاحتكار بل وصل الحد إلى تخصيص قضاة سموا بقضاة أحكام الأسواق لاتخاذ إجراءات استعجالية للحفاظ على سلامة الأسواق.[8]

ثانيًا: المراكز التجارية

لقد كان للمدن الموحدية الرئيسة دور وإسهامات كبيرة في ازدهار التجارة خاصةً وأن هذه المدن تحولت إلى مراكز هامة استقطبت العديد من التجار، ومن أبرز تلك المراكز مدينة مراكش عاصمة الدولة الموحدية والتي كانت تربط بين مدن المنطقة الغربية شمالاً وجنوبًا، ومما زاد في أهميتها اهتمام ولاة الأمر وخصوصًا الخليفة المنصور الذي بنا بها عدة أسواق وفنادق والتي أصبحت مقصدًا للعديد من التجار[9]. أما مدينة فاس التي مثلت عاصمة الدولة الادريسية سابقًا فقد تحولت هي الأخرى إلى مركز تجاري هام خاصة وأنها تتوفر على عدة مقومات من وفرة الإنتاج الزراعي والصناعات المختلفة، وموقعها الممتاز في قلب المنطقة الغربية للدولة وزادت أهميتها في العهد الموحدي خاصةً أيام الناصر بعد انتشار العديد من المعامل[10]. وقد ذكر الجزنائي في كتابه زهرة الآس العدد الكبير من دور الصناعة التي بلغت مائة وستة عشر ودور عمل الصابون سبعة وأربعين ودور الدباغين ستة وثمنين وكل ذلك داخل المدينة[11]. وبهذه الخصائص فاقت فاس مدينة مراكش في الجانب التجاري، أما مكناس فقد مثلت المدينة الثالثة من حيث الأهمية أيام الدولة الموحدية، فقد امتلأت بالأسواق العامرة وأصبحت مقصدًا للمسافرين والتجار فانتشر الرخاء وكثرت الأموال، كما عرفت الدولة الموحدية ازدهار مدن أخرى وتحولها إلى مراكز هامة سواء في الجنوب كما هو الحال لمدينة سجلماسة التي تقع جنوب المغرب الأقصى بينها وبين غانا في بلاد السودان الغربي مدة شهرين[12] تميزت بكثرة البساتين والقصور والإنتاج الزراعي المتنوع وكان لها الدور البارز في تجارة التبر من السودان الغربي.

أما مدينة أغمات والتي اعتبرت همزة وصل بين الدولة الموحدية وبلاد السودان من حيث الاستيراد والتصدير، فقد تحولت إلى مركز تجاري هام ودار للتجهيز للصحراء[13]، أما في المنطقة الشرقية فقد ازدهرت عدة مدن وتحولت إلى مراكز تجارية ساهمت هي الأخرى في الازدهار الاقتصادي من أبرزها نجد مدينة برقة المركز التجاري الهام الذي يستقبل التجار القادمين من المشرق أو الجنوب خاصة من إقليم الزاب.[14] أما طرابلس فكانت تعتبر من أهم المراكز التجارية حيث نجد أسواقها عامرة بمختلف السلع والمحاصيل الزراعية من فواكه وحبوب والصناعات المختلفة مما جعلها محط أنظار التجار من جميع الأقطار خاصةً وأنها تشتمل على جميع الطرق البرية والبحرية وتميز أهلها بحسن المعاملة خاصة للغريب المهاجر إليهم،[15] ومن المدن التي كان لها دور كبير تجاريا جزائر بني مزغنة التي كانت

تملك أسواقًا كبيرة عامرة وخصوصًا سوق الماشية فكانت المواشي تجلب منها إلى غيرها من المدن الموحدية كالقيروان وبلاد المغرب والشيء نفسه ينطبق على تيهرت التي تمتعت بمكانة هامة عندما كانت عاصمة للدولة الرستمية وقاعدة المغرب الأوسط تعرضت للتخريب في عهد الفاطميين ثم عادت إلى مكانتها الاقتصادية في العهد الموحدي، وعادت أسواقها للنشاط ومزارعها للإنتاج حتى سميت ببغداد المغرب.[16]

هذا دون أن نغفل دور المدن الأخرى مثل تنس وبجاية وتونس وشرشال والمهدية وغيرها. أما المنطقة الأندلسية، فقد تحولت بها عدة مدن إلى مراكز تجارية في العهد الموحدي وساهمت هي الأخرى بقسط كبير في الازدهار التجاري رغم أن بعض المدن تأثرت بما كان يجري في الأندلس من صراعات سواء بين الإمارات الإسلامية أو مع النصارى لذلك فقد تميزت الحركة التجارية بالضعف مقارنة بالمدن في المغرب. ومن أبرز المراكز التجارية نجد مدينة قرطبة التي كان لها شأن كبير في جميع المجالات السياسية والعمرانية والاقتصادية بفضل ما تمتعت به من إنتاج زراعي وصناعي وأسواق عامرة وكثرة الحمامات والفنادق،[17] إضافة إلى مالقة التي اشتهرت بكثرة الإنتاج الزراعي وخاصةً الفواكه حتى كانت تصدر إلى مناطق أخرى، وقد ساعدها على ذلك موقعها ومناخها الملائمان.[18] أما اشبيلية والتي تقع في الجنوب الغربي للأندلس، فقد اشتهرت بزراعة الزيتون والفواكه إذ تعتبر من أهم المدن إنتاجًا لزيت الزيتون ومنها كان يصدر إلى بلاد المغرب والمشرق[19]. كما تمتعت غرناطة بالخصائص نفسها من وفرة الإنتاج الزراعي والمعادن، ومن هنا نستنتج أن كل أقاليم الدولة الموحدية قد ساهمت في الازدهار التجاري والتكامل بين المراكز التجارية الهامة، خاصةً وأن لكل منطقة خصائص تميزها عن غيرها، فالمنطقة الغربية تميزت بالإنتاج الفلاحي المختلف بينما المنطقة الشرقية غلب عليها الإنتاج الحيواني، أما المنطقة الأندلسية فتميزت بكثرة الفواكه وبعض المعادن النادرة، وبالتالي فكانت الأقاليم الثلاث بحاجة إلى بعضها البعض.

ثالثًا: طرق التعامل في التجارة الداخلية

عرفت أسواق بلاد المغرب في القرن السادس الهجري أربعة أنواع من التعامل التجاري سواء تعلق الأمر بالتعامل بين التجار أو بين التاجر والمستهلك، ومن بين الطرق، البيع نقدًا أي سلعة بنقد، ثم البيع بالحوالة على الصُرافين رغم أن بعض الفقهاء كانوا يرون أن الحوالة تدخل في مجال الربا، وقد نهى العض عن التعامل بها، أما الطريقة الثالثة فهي المقايضة سلعة بسلعة وكانت هي الطريقة الأكثر انتشارًا في بلاد المغرب، حيث كان التجار يجدون سهولة في التبادل دون الحاجة إلى الأموال، أما الطريقة الرابعة فهي السلف، وهي أكثر أنواع البيوع انتشارًا، وقد كان السلف نقدًا بنقد أو نقد بسلعة أو سلعة بأخرى،[20] وقد جرت العادة على توثيق بيع السلف لذلك ازدهرت صناعة التوثيق، ولقيت هذه الطريقة استحسان التجار لأنها تساعد على تنشيط الحركة التجارية مع تحقيق أرباح كبيرة في حالة ارتفاع الأسعار. أما الموازين والمكاييل المستعملة في هذه المرحلة فهي مختلفة من منطقة إلى أخرى بل كان البعض مقتصرًا على منطقة محدودة مثل القرصنة الإشبلية أو الملت المراكشي، ومن الموازين الأكثر استعمالاً الأوقية والرطل والقنطار والربع والعدل، ومن المكاييل المد والقلة والصحفة والقفة، هذا الاختلاف جعل التجار يحددون في وثائق البيع والشراء نوع الكيل أو الوزن لتفادي المنازعات بين التجار.[21]

رابعًا: الطرق التجارية

إن الحديث عن الازدهار التجاري ودور المدن الموحدية يقودنا حتمًا للحديث عن الطرق التجارية، خاصةً وأن الدولة الموحدية تمتعت بموقع جغرافي ممتاز وثروات زراعية وصناعية جعلت الدول المجاورة تسعى لربط علاقات تجارية معها، فتعددت الطرق التجارية والتي كانت ممرات رئيسة لهؤلاء التجار سواء البرية منها أو البحرية.

١/٤- الطرق البرية:

ارتبطت الدولة الموحدية مع غيرها من الدول في ميدان التجارة الخارجية وخصوصًا بلاد السودان بواسطة الطرق البرية، ومن أبرز تلك الطرق الطريق التي تربط الدولة بالسودان عبر المنطقة الشرقية باتجاه مصر انطلاقًا من تونس وطرابلس إلى الإسكندرية ومنها إلى السويس ثم الحجاز. وطريق أخر يبدأ من مصر مارا بواحة سيوة وزويلة فتادمكة فجاو ثم تنبكتوا، أما عبر المنطقة الغربية فقد تعددت الطرق منها الطريق الغربي الذي يمتد من سجلماسة إلى ولاته تم إلى تنبكتو وجاو.

الطريق الذي يمتد من تلمسان إلى توات وينتهي إلى تنبكتو، وقد تأثرت الطرق البرية نتيجة عاملين أولهما، قلة الطرق في الجهة الشرقية والصعاب المتمثلة في قسوة الطبيعة وقلة المياه خاصةً في المنطقة الغربية، وثانيهما وجود اللصوص وقطاع الطرق، غير أن حزم ولاة الأمر ويقظتهم ومنعهم بشدة كل مَنْ يحاول التعرض للتجار سهل الحركة التجارية،[22] ومن هنا يتضح أن الدولة الموحدية ارتبطت ببلاد السودان وبلاد المشرق بشبكة من الطرقات البرية ساهمت إلى حد كبير في ازدهار التجارة وتدفق المؤثرات العربية الإسلامية إلى تلك المناطق خاصةً السودان.

٢/٤- الطرق البحرية:

اهتم الموحدون بالأسطول البحري منذ الوهلة الأولى حيث كان هدفه الجهاد العسكري فعبد المؤمن بن علي قد أمر بإنشاء عدد ضخم من السفن بلغ عددها الأربعمائة (٤٠٠) سفينة موزعة على سواحل الدولة، وعندما عم الاستقرار استخدم هذا الأسطول لأغراض تجارية، وقد ساعد على ازدهار التجارة البحرية، امتلاك دولة الموحدين ساحلين احدهما يطل على البحر الأبيض المتوسط والآخر

على المحيط الأطلسي مع توفر هذين الساحلين على عدة موانئ يسرت الاتصال مع الدول المجاورة حيث كان يتم عبرها شحن البضائع المصدرة إلى الخارج واستقبال البضائع الواردة من المشرق وأوربا وغيرها من البلدان. ومن أهم تلك الموانئ في المنطقة الشرقية ميناء طرابلس الذي كان يربط الدولة بالإسكندرية وإيطاليا وصقلية وكذا ميناء المهدية وتونس وسوسة والأندلس.[٢٣] ومن بين أهم موانئ المنطقة الغربية ميناء سبته وميناء طنجة ثم ميناء سلا وأسفي. وقد كانت الطرق البحرية أكثر استعمالاً خاصةً الطريق الرابط بين طرابلس والإسكندرية، وذلك لأن الطريق البري كان محفوفًا بالمخاطر. ومن هنا يتضح دور الطرق التجارية سواء البرية أو البحرية داخلية كانت أم خارجية في الازدهار التجاري في بلاد المغرب الإسلامي.

خامسًا: العلاقات التجارية

ارتبطت الدولة الموحدية مع العديد من الدول الأجنبية تجاريًا رغم أن القرن السادس تميز بالصراع بين المسلمين والمسحيين سواء في المشرق أو المغرب، ولكن ذلك لم يمنع التعامل التجاري حتى في السلع الممنوعة أيام الحروب، مثل الأسلحة والمواد التي تصنع منها كالحديد والنحاس، ومن أبرز مناطق التبادل:

١/٥- مع المشرق الإسلامي:

شهدت العلاقات التجارية مع المشرق الإسلامي ازدهارًا واضح المعالم لم تعرفه البلاد منذ القديم، فقد كانت الموانئ الموحدية تستقبل السفن القادمة من مصر وبلاد الشام محملة بالبضائع خاصةً وأن مصر كانت على طريق قوافل الحجاج المسافرين لتأدية فريضة الحج وعادةً ما كانت هذه القوافل تضم التجار والبضائع التي تحتاجها المدن المشرقية.[٢٤] وقد كانت صادرات الدولة الموحدية نحو المشرق تتمثل في: الجلود، والفواكه كالتين واللوز والزيتون والكتان والفستق القفصي، والحرير والصوف، والحديد والرصاص، والزئبق والخدم المجلوبون من أرض السودان.[٢٥] أما واردات الدولة الموحدية من المشرق فتمثلت في: الفلفل، والعسل، والشمع، والزيت، والقطن، والخزف، والتوابل، وبعض الأسلحة، والأقمشة الحريرية.[٢٦] إن تنوع الصادرات والواردات تعكس بوضوح العلاقات الطيبة والترابط بين الدولة الموحدية وبلاد المشرق، ويدل كذلك على الحرية التي كان يتمتع بها التجار المشارقة داخل الدولة الموحدية، فقد كان التجار يصلون إلى المدن الجنوبية مثل سجلماسة واغمات دون أن يتعرض لهم أحد.

٢/٥- مع الدول الأوربية:

رغم الاختلاف العقائدي والحروب الكثيرة بين المسلمين والمسحيين في أوربا كالحروب الصليبية في المشرق وحروب الاسترداد في الأندلس، فإن العلاقات التجارية لم تتأثر خاصةً بعد التطور الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي حققته الدولة الموحدية، هذه الظروف جعلت الكثير من المدن الأوربية تفضل التعامل معها، ومن أبرز تلك المدن جنوة التي كانت تملك ميناءً هامًا كانت تخرج منه السفن إلى جميع جهات الأرض وخاصةً موانئ بلاد المغرب وبالخصوص وهران والمرسى الكبير وهنين.[٢٧] كما تعاملت مع الدولة الموحدية مدن أوربية أخرى منها البندقية وصقلية ومرسيليا، فقد كان لهذه الأخيرة فندق تجاري في سبتة لراحة تجارها عند قدومهم إلى المغرب، أما صادرات الدولة الموحدية لأوربا فتمثلت في: الشمع، والفواكه، والسكر، والتمر، والزيت، والجلود، والصوف، والمواشي. أما الواردات فتمثلت في الثياب والسلاح وبعض المنتجات الزراعية.[٢٨] وقد كان التعامل التجاري بين الطرفين يخضع لقوانين وعقود، حيث وقع عبد المؤمن بن علي اتفاقية مع قنصل جنوة تضمنت حرية التجارة لرعايا جنوة، وهذا ما جعل التعامل مع أوربا يمتاز بالثقة المتبادلة في عمليات البيع والشراء.[29] إن حجم المبادلات التجارية وسعي الدول الأوربية إلى التعامل مع المغرب الإسلامي دليل على الازدهار الاقتصادي الذي بلغته الدولة الموحدية في هذه الفترة وتمتعها بمكانة هامة لدى دول البحر المتوسط بصفة خاصة.

٣/٥- مع بلاد السودان:

لقد كان لبلاد السودان أهمية اقتصادية كبيرة ساهمت بقسط كبير في تنمية المغرب الإسلامي فهو يمتلك من المعادن الثمينة ملا يمتلكه أي بلد أخر وأبرزها الذهب فكان التجار يأخذون البضائع المختلفة من الملح والنحاس وأنواع المنسوجات ويعودون محملين بالذهب، بالإضافة إلى أن الدولة الموحدية خاصةً المنطقة الغربية منها مثلت همزة وصل بين بلاد السودان والدول الأخرى. هذه الإمكانيات جعلت بلاد السودان تتحول إلى مركز تجاري هام حيث نشطت حركة القوافل منها والها خاصة عبر سجلماسة، هذا الطريق الذي أولاه الحكام الموحدون عناية كبيرة من اجل تأمينه وتامين وصول الذهب لأنهم كانوا بحاجة إليه لصك عملاتهم. لقد اشتهرت بلاد السودان بمجموعة من الأسواق كان للمغاربة دور في إنشائها وتنشيط الحركة التجارية بها ومن أبرز تلك الأسواق:

أودغست: وهي من أقدم الأسواق التي أسسها بربر صنهاجة وكانت تضم أعداد كبيرة من التجار المغاربة وقد اختصت في بيع السلع النادرة مثل العنبر والذهب الخالص.[٣٠]

توات: إعتبرت من أبرز المراكز التجارية التي تقوم بتنظيم القوافل التجارية وتوفير مواردها بفضل موقعها على الطريق التجاري الذي يربط السودان بالمغرب الأوسط خاصةً تلمسان، وقد زاد نشاطها أكثر في عهد مملكة مالي.[٣١] ورغم أن العرب المسلمين كانوا يحتكرون تجارة القوافل عبر الصحراء، إلا أنه وجدت جالية يهودية تشتغل بالتجارة في توات.

تنبكتو: تقع على الأطراف الجنوبية للصحراء الكبرى على بعد اثنتي عشر ميلاً من نهر النيجر[٣٢]، وقد ازدهرت هذه المدينة وحققت رواجًا في الحركة التجارية حيث وصلت إليها البضائع الأوروبية عن طريق التجار العرب المغاربة، حيث كانت هناك أحياء خاصة لكل منطقة، مثل حي تجار توات وحي تجار غدامس.[٣٣]

مملكة غانا: تُعَدّ من الممالك السودانية المشهورة بثرائها وكانت من أهم المراكز التجارية، وقد اشتهرت هذه السوق بتجارة الملح والذهب، حيث حقق التجار المغاربة في أسواق غانا ثراء كبير،[٣٤] وربما يعود هذا الثراء إلى الكميات الكبيرة من الذهب الذي يملكه البلد والذي يبدو أن الاندفاع إليه لم يكن قد اتخذ بعد الشكل العارم.[٣٥]

جاو: والتي تقع على الضفة اليسرى لنهر النيجر وهي مدينة قديمة سكنها التجار المغاربة من عرب وبربر، وقد أصبحت منذ القرن الرابع عاصمة مملكة سنغاي، وقد أصبحت من أشهر أسواق الرقيق والذهب،[٣٦] هذه الأسواق ساهمت بشكل كبير في تنشيط الحركة التجارية وربط بلاد المغرب بالسودان الغربي.

كانت التعاملات تتم في معظمها بالمقايضة، وذلك دون أن يتقابل الطرفين وأطلق عليها "التجارة الصامتة"، وإن كان هذا لا يمنع من وجود تعاملات بعملات من الدراهم والدنانير كما ذكر القلقشندى،[٣٧] وقد تمثلت صادرات السودان نحو الدولة الموحدية في بعض السلع الرئيسة وعلى رأسها التبر أو الذهب الذي كان سببًا في ثراء الكثير من ملوك السودان الغربي.[٣٨] هذا إضافة إلى الرقيق الإفريقي إلى جانب بعض السلع الأخرى مثل ريش النعام والشب والعاج والجلود والفول السوداني.[٣٩] أما واردات السودان من الدولة الموحدية فتمثلت أساسًا في الملح، والنحاس، والحبوب، وزيت الزيتون، والعسل، والسكر، والجلود، ومواد أخرى مختلفة.[٤٠]

خاتمة

من العرض السابق؛ يتضح أن الدولة الموحدية كان لها علاقات تجارية قوية مع عدد كبير من الدول سواء الأوربية أو بلدان المشرق الإسلامي والسودان الغربي، وقد ساهم في هذا الرواج مكانة المدن الموحدية والمراكز التجارية العديدة التي كانت تحتل موقع ممتاز على الطرق التجارية وبالتالي سهلت من ربط الدولة بالعالم الخارجي. كما أن توفر الثروات المختلفة من إنتاج زراعي، وصناعي، وثروة حيوانية ومعدنية، وكثرة الأسواق، جعل المنطقة تستقطب عدد كبير من التجار. ومن العوامل التي ساهمت في الازدهار التجاري دور الحكام في توفير الأمن والاستقرار، إضافة إلى الحزم والعدل الذي اتصف به معظم الحكام الموحدين، وحرصهم الشديد على النهوض بالمنطقة في شتى المجالات الاقتصادية، والنزاهة في المعاملات والشؤون المالية. إن تنوع شبكة الطرق التجارية البحرية والبرية أدى إلى تنوع المبادلات وتنوع السلع خاصةً النادرة منها في أسواق الدولة الموحدية، وبفضل هذه العوامل عاشت الدولة الموحدية فترات من الرخاء والازدهار الاقتصادي وأصبحت مدنها وموانئها قبلة لتجار الدول المجاورة، إن بيئات المغرب المختلفة تمتعت في عصر الموحدين بنوع من الرخاء باستثناء بعض فترات الانتكاس التي تعرضت لها الدولة، وأن الغالبية العظمى من سكان المغرب كانوا بمنأى عن الجوع والفقر والحرمان خاصةً في عصر الحكام الأقوياء.

الهَوامِشُ:

(١) عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان، محمد العربي العلمي، مطبوعة الاستقامة القاهرة ١٣٦٨ (ط١) ص١٩٣/١٩٤.

(٢) عبد الرحمان ابن خلدون، **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، طبعة بولاق، القاهرة، ج٦/ ص١٦٧.

(٣) عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٤) ابن عذارى المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس**، القسم الموحدي تحقيق إبراهيم الكنوني وآخرون، دار الغرب الإسلامي ١٩٨٥. ج٤/ ص٦٢.

(٥) عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص٢٨٣.

(٦) نفسه، ص٢٩٣.

(٧) إبراهيم حركات، **النشاط الاقتصادي الإسلامي في العصر الوسيط**، إفريقيا الشرق دار سيناء ١٩٦٦. ص١٢٩.

(٨) موسى لقبال، **الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي: نشأتها وتطورها**، الشركة الوطنية للنشر الجزائر ١٩٧١ (ط١) ص٢١.

(٩) مقاديم عبد الحميد، **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عهد الدولة الموحدية**، رسالة ماجستير كلية العلوم والحضارة الإسلامية جامعة وهران ٢٠٠١/٢٠٠٠ ص١٦٥.

(١٠) المراكشي، المصدر السابق، ص٢٩٠.

(١١) أبو الحسن علي الجزناني، **زهرة الأس في بناء مدينة فاس**، طبع باعتناء الفريد بل الجزائر ١٩٩٢. ص٣٣.

(١٢) القلقشندي أبو العباس، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، المكتبة الدينية القاهرة ١٩٩٧. ج٥/ ص١٢٣.

(١٣) مؤلف مجهول، **الاستبصار في عجائب الأمصار**، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العراق١٩٦٨. ص٨٧.

(١٤) ابن حوقل أبو القاسم، **صورة الأرض**، دار صادر، بيروت١٩٦٨. ج١/ ص٧٥.

(١٥) مجهول، **الاستبصار**، المصدر السابق، ص١١٠.

(١٦) مقاديم، المرجع السابق، ص١٦٨.

(١٧) ابن حوقل، المصدر السابق، ص٧٤.

(١٨) المقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٨ (ط١) ج١/ ص١٥٢.

(١٩) المقري، المصدر نفسه، ج١ ص١٣٩. **الحميري الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان- بيروت ١٩٧٥ (ط١) ص٢٠.

(٢٠) عز الدين موسى، **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، ج١ دار الشروق القاهرة ١٩٨٣م، ص٢٩٥.

(٢١) ابن سعيد المغربي، **كتاب الجغرافيا**، تحقيق إسماعيل العربي دار المشورات للمطبوعات الجامعية الجزائر ط٢ ١٩٨٢، ص١٠٩.

(٢٢) مقاديم، المرجع السابق، ص١٧٧.

(٢٣) عز الدين أحمد موسى، المرجع السابق، ص٣١٠.

(٢٤) مقاديم، المرجع السابق، ص١٧٣. حسن علي حسن، **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس**، مكتبة الفاتحين القاهرة ١٩٨٠ (ط١) ص٦٧.

(٢٥) ابن حوقل، المصدر السابق، ص٩٧.

(٢٦) ابن سعيد المغربي، **كتاب الجغرافيا**، المصدر السابق، ص١٥٤.

(٢٧) حسن بن محمد الوزان الفاسي، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٣ ج٢/ ص١٥.

(٢٨) مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر القديم والحديث**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٩٧٦ ص٣٣٢.

(٢٩) إبراهيم، حركات المرجع السابق ص٣٣٣.

(٣٠)القلقشندى، المصدر السابق ج٥/ ص١٧٧.

(٣١)حسن الوزان، المصدر السابق، ج٢/ ص١٦٦.

(٣٢)البكري أبو عبد الله، **المغرب في ذكر افريقية وبلاد المغرب من كتاب المسالك والممالك**، دار الكتاب الإسلامي القاهرة، ص١٦٤.

(٣٣)ابن خلدون، المصدر السابق ج ٦/ ص١١٨.

(٣٤)إسماعيل العربي، **الصحراء الكبرى وشواطئها**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ١٩٨٣ ص٢٤.

(٣٥)عبد القادر زبادية، **مملكة سنغاي في عهد الأسقيين**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ص١٠٢.

(٣٦)البكري، المصدر السابق، ص١٧٥.

(٣٧)إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص٢٨٤.

(٣٨)ابن حوقل، المصدر السابق، ص٢٥٥، عبد القادر زبادية، المرجع السابق، ص١٠٨.

(٣٩)الهادي مبروك، **التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٩٩٩. ص١٧.

(٤٠)ابن بطوطة أبوعبد الله، **رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، دار التراث بيروت، ص٤٤١. البكري أبو عبيد الله، **المغرب في ذكر بلاد افريقية وبلاد المغرب من كتاب المسالك والممالك**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ص١٧٣.